

الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training



إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
الجامعة الملكية للبنات
مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 11 - 13 مايو 2014

HC033-C1-R033

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية 2
2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8
3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 13
4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين 20
5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 26
6. الاستنتاج 31

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظام صارم لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمى.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): برنامج التعلم

يُظهر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفوًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجية تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنتين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأيٍّ منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحكم

المعايير	الحكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنتين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدرٌ محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في الجامعة الملكية للبنات

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية العلوم الإدارية والمالية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التحويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 11 - 13 مايو 2014 لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية؛ برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية؛ وبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية.

ومن ثمّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الجامعة الملكية للبنات، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الملكية للبنات في 24 أكتوبر 2013 بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم الإدارية والمالية إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال شهر مايو 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الملكية للبنات بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 10 مارس 2014.

شكّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء قطاع الأعمال، والدراسات الدولية وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

- (i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قبل النظراء؛
- (ii) التحليل المُستمد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
- (iii) التحليل المستند إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

هذا، ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الملكية للبنات من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسؤولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الملكية للبنات أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على الجامعة الملكية للبنات أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

هذا، وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الملكية للبنات على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية العلوم الإدارية والمالية

تأسست الجامعة الملكية للبنات في عام 2002، كأول جامعة خاصة في مملكة البحرين مخصصة بشكل أساسي لتدريس الإناث. وقد بدأت كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية في قبول الطالبات في شهر أكتوبر 2005، وقد تخرجت الدفعة الأولى فيها في عام 2009. وقد كانت برامج الشهادة الجامعية الأولية مُصمّمة في البداية بالتعاون مع جامعتي ماك جل (McGill University) في كندا، وجامعة ميدلسكس (Middlesex University) في المملكة

المتحدة. ومؤخرًا، تم توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة ويست فرجينيا (West Virginia) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكلية روشيل لإدارة الأعمال (Ecole Supérieure de Commerce de La) (School La Rochelle Business) (Rochelle) في فرنسا. والهدف من وراء هذه المذكرة هو تطوير برامج الدراسات الجامعية الأولية وبرامج الدراسات العليا، وتطوير برامج لدرجات علمية مزدوجة، والتطوير التعليمي لأعضاء هيئة التدريس، وتبادل الطلبة، وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات.

والهدف الأساسي لكلية العلوم الإدارية والمالية هو إعداد الطالبات للقيام بوظائف احترافية وإدارية فعّالة في عالم الأعمال. ويشمل هذا الإعداد تطوير قابليتهن على التفكير النقدي، ودمج معرفتهن في تخصصات مختلفة، والاستفادة من النظريات الرأهنة في التعامل مع المشكلات العملية في مجال الأعمال. ومن المتوقع للطالبات أن يُصبحن قادرات على مواجهة المخاطر، والعمل ضمن فريق عمل واحد، وتطوير مهارتهن لقيادة الآخرين.

وتطرح كلية العلوم الإدارية والمالية حاليًا ثلاثة برامج للدراسة الجامعية الأولية، هي:

- برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية.
- برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية.
- برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية.

4.1 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية

برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية هو أحد البرامج الثلاثة التي تطرحها كلية العلوم الإدارية والمالية. وقد بدأت الدفعة الأولى من الطالبات دراستهن في البرنامج في شهر أكتوبر 2005. ووقت تسلّم تقرير التقييم الذاتي (الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2013 - 2014) كانت هناك 58 طالبة ملتحقة في البرنامج؛ منهن 37 طالبة بحرينية، و17 طالبة من دول مجلس التعاون الخليجي. ويتلقى البرنامج دعمًا من اثنين من الموظفين الإداريين، و14 عضو هيئة تدريس، 12 منهم يعملون بدوام كامل. وأعضاء هيئة التدريس جميعًا من حملة شهادة الدكتوراه؛ أحدهم بدرجة أستاذ، وستة أساتذة مشاركين، وسبعة أساتذة مساعدين. كما

يشارك أعضاء هيئة التدريس في تدريس ودعم البرنامجين الآخرين (برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية، وبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية).

كما يتم تدريس برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية على مدار أربع سنوات. والمقررات الدراسية التي تُقدّم خلال السنتين الدراسيتين الأولى والثانية هي مقررات مشتركة بين برامج البكالوريوس الثلاثة التي تطرحها الكلية، وتهدف إلى تعريف الطالب بجميع تخصصات إدارة الأعمال، في حين يركّز المنهج الدراسي في السنتين الدراسيتين الثالثة والرابعة أكثر على المقررات المتعلقة بالأعمال الدولية. كما يُستكمل البرنامج بسبع مقررات حرة في الآداب؛ تتيح للطالبات الفرصة لاكتساب معرفة أوسع في تخصصات متنوعة، من بينها التاريخ.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية

المؤشر	الحكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	جدير بالثقة

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 للبرنامج إطار عمل أكاديمي يتوافق مع رؤية، ورسالة، وأهداف، الجامعة الملكية للبنات. وتعكس أهداف وغايات البرنامج الهدف العام للجامعة في تحريج طالبات "يتمتكن المهارات الأساسية المطلوبة؛ من أجل حياة مُنتجة وشخصية" والهدف الأساسي لكلية العلوم الإدارية والمالية المتمثل في إعداد الطالبات لممارسة وظائف احترافية وإدارية فعّالة في عالم الأعمال. ولجنة المراجعة تقدّر أن أهداف البرنامج تعكس، بالإضافة إلى الهدف الأساسي لكلية، رؤية ورسالة الجامعة في تزويد الخريجات بقدرات قيادية وتفكير نقدي.

2.2 برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية هو برنامج يتمّ تدريسه خلال أربع سنوات. ويستخدم البرنامج نظام المعدل العام الأمريكي للدرجات، والذي يوجه فعاليات تعلم الطالبات، والتقدم الزمني اللازم لتحقيق أهداف ومخرجات تعلُّم البرنامج المطلوبة. وابتداءً من العام الدراسي 2013 - 2014، تمت زيادة عدد الساعات المعتمدة من 120 إلى 132 ساعة معتمدة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هذا التغيير يضمن أن برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية يلبي الشروط والمعايير العالمية. ويشتمل البرنامج على 21 ساعة معتمدة من خلال سبعة مقررات حرة مطلوبة في دراسة الآداب. والمنهج الدراسي للبرنامج ووحداته الدراسية مبنيان على نحو يُمكن الطالبات من التقدم من المستوى الأساسي إلى المستوى المتقدم داخل التخصص. كما يُقدّم للطالبات تعليم أساسي في مجال الأعمال ومعارف محددة في الاتجاهات العالمية في إدارة الأعمال. كما أنّ هناك تدرُّجاً منطقيّاً ومتجانساً بين المقررات الدراسية عبر السنتين الدراسيتين أما التوازن بين النظرية والممارسة من خلال استخدام مقرر التدريب العملي (BUS399) ومقررات مثل قانون الأعمال الدولية (BUS440)، وطرق التقييم مثل استخدام تحليل دراسات الحالة، كما لوحظ هذا في مفردات مختلف المقررات الدراسية. ولجنة المراجعة تقدّر التدرج المنطقي والمتجانس في المقررات الدراسية عبر السنوات والتوازن بين النظرية والممارسة.

3.2 يتكون البرنامج من مقررات متطلبات جامعية عامة (21 ساعة معتمدة)، ومقررات متطلبات كلية في إدارة الأعمال (72 ساعة معتمدة)، ومقررات تركز على تخصص الأعمال الدولية (39 ساعة معتمدة). وتتكون مقررات متطلبات الجامعة العامة من مقررات حرة في الآداب، في حين تقدم مقررات متطلبات الكلية مهارات الرياضيات، والتحليل الإحصائي إلى جانب قابلية تقنية المعلومات والتواصل التي تحتاجها الطالبات المتخصصات في إدارة الأعمال الدولية. وخلال السنتين الدراسيتين الأولى والثانية من الدراسة، يُقدّم البرنامج مقررات مناسبة تهدف إلى تعريف الطالبات بجميع مجالات الأعمال. وهذه المقررات تهدف إلى تعريف الطالبات بجميع تخصصات إدارة الأعمال كالتسويق، والمالية، والإدارة. إضافة لذلك، وخلال السنتين الدراسيتين الأولى والثانية، فإن مقررات الاقتصاد، والرياضيات، والإحصاء، ونُظّم إدارة المعلومات تقدّم للطالبات أدوات للالتحاق لدراسة مقررات عالية المستوى في السنتين الدراسيتين الثالثة والرابعة. وخلال السنتين الدراسيتين الثالثة والرابعة، يتضمّن البرنامج مقررات مناسبة لتعريف الطالبات بالتخصص. أما مقررات التخصص فتزود الطالبات بفهم محدد للاتجاهات العالمية في إدارة الأعمال. وهذا يشمل، على وجه التحديد، التجارة والتمويل، ومعدلات التبادل، والتطوير، والسياسات الحكومية. إن طالبات برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية يتم إعدادهن لتولي وظائف في مجال الأعمال، والهيئات الحكومية والعالمية في مجالات التطوير الصناعي، والتجارة العالمية، وعمليات الأعمال العالمية. أما المقررات الاختيارية الخمسة، والتي يجب على الطالبة اختيار اثنين منها، فهي تقدّم قدرًا مناسبًا من المهارات المعرفية لبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية. وعلى الرغم من أنّ محتوى المقررات الدراسية، وكما تعكسه المادة الدراسية التي تُدرّس، مُرضٍ، فهناك بعض المقررات، ومنها مثلًا مقرر الإحصاء 1 (BUS211) ومقرر الإحصاء 2 (BUS212)، ومقرر إدارة العمليات (BUS325) ومقرر المحاسبة المالية 1 (BUS215) والمحاسبة المالية 2 (BUS216) بحاجة للمزيد من التطوير والتعزيز؛ من أجل تغطية جميع مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات، وأن يكون المحتوى ملائمًا لمدة دراسة المقرر ومستواه. وتوصي لجنة المراجعة أن يتم تقوية المواد الدراسية لهذه المقررات؛ لكي توافّق مخرجات التعلّم المطلوبة المنصوص عليها.

4.2 يتبنى البرنامج الأسلوب القائم على المخرجات، حيث توجد هناك مجموعة مُعرّفة من مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج وتستخدم لتوفير إطار عمل لتطوير المنهج الدراسي، وطرق التدريس،

وأدوات التقييم المستخدمة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مخرجات التعلّم المطلوبة مكتوبة بوضوح، وترتبط بشكل كبير بأهداف البرنامج، والتي تستهدف تقديم خريجات مناسبات لسوق العمل. ولجنة المراجعة تقدّر أن مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج تقدم توازنًا مناسبًا بين النظرية والممارسة، وبين المعارف والمهارات، وأنها مناسبة لمستوى البرنامج.

5.2 مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية موثقة في توصيف المقررات، وقد تم ربطها بمخرجات تعلّم مطلوبة للبرنامج باستخدام خارطة المهارات الخاصة بالمنهج الدراسي، وهي مصفوفة مُستخدمة لتوضيح التوافق بين مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة أيضًا جهد المؤسسة في إعداد مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات لتتناسب مع مستوى التوصيفات المستخدمة في المرحلة التجريبية في تأسيس الإطار الوطني للمؤهلات. ولجنة المراجعة تقدّر نهج البرنامج القائم على المخرجات، والتوافق بين مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج ومخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات ومحتوياتها.

6.2 إن إدخال مقرر التدريب العملي (BUS399) في المنهج الدراسي يضيف قيمة للبرنامج؛ لكونه يساعد في تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج من خلال الربط بين النظرية والممارسة، وتعزيز مواصفات الخريجات في الانضمام إلى القوى العاملة. ولكن، ونظرًا لكون مقرر التدريب العملي مقررًا اختياريًا، فإن لجنة المراجعة ترى أن الطالبات اللاتي لا يدرسن هذا المقرر تكون رؤيتهن محدودة عن مُخرج التعلّم المطلوب للبرنامج "التعرّف على/ وتقييم دور وعمليات الأسواق المالية والمؤسسات" مقارنةً بالطالبات اللاتي يدرسنه. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على البحث في إمكانية إدخال مقرر التدريب العملي بوصفه متطلبًا أساسيًا. وإضافة لذلك، فقد علمت لجنة المراجعة من الطالبات، ومن الجهات ذات العلاقة أن الفترة التي تقضيها الطالبات المتدربات في موقع العمل تفتقر إلى الاستمرارية؛ نظرًا لحاجتهن لحضور الدروس في الحرم الجامعي خلال هذه الفترة. وهذا ما يقلل من فاعلية مقرر التدريب العملي بشكلٍ عام. ولذا توصي لجنة المراجعة الجامعة الملكية للبنات بمعالجة هذا الأمر من خلال تحسين التقديم الحالي للتعلّم القائم على العمل، بما في ذلك الإطار الزمني؛ من أجل تحسين خبرات جميع الجهات ذات العلاقة.

7.2 تُستخدم مجموعة واسعة من طرق التدريس والتعلم في تقديم المنهج الدراسي. وهذا يشمل المحاضرات، والتعلم الإلكتروني، والندوات، والمناقشات الجماعية، والامتحانات، والاختبارات القصيرة، وتحليل دراسات الحالة، والدراسة المستقلة. وتشير توصيفات البرنامج وتوصيفات المقررات الدراسية إلى نوع طرق التدريس المستخدمة في تقديم مخرجات التعلّم المطلوبة، للمقرر الدراسي. وقد عبّرت الطالبات اللاتي قابلتهن لجنة المراجعة عن رضاهن نحو مجموعة طرق التدريس المستخدمة. وقد تم التحقق من ذلك من خلال فحص توصيفات البرنامج، وعيّنة واسعة من ملفات المقررات الدراسية المُقدمة للجنة المراجعة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تقدّر أن طرق التدريس والتعلّم تُمكن الطالبات من تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتتوافق مع الممارسات العالمية الجيدة.

8.2 هناك سياسة للتقييم تُبيّن هدف، ومبادئ، وعملية التقييم، إضافة إلى المعايير المستخدمة، وتفاصيل متعلقة بالتصحيح والتدقيق. وتشمل طرق التقييم المستخدمة التقييمات التكوينية والتجميعية، وهي منصوّص عليها بوضوح في توصيفات المقررات الدراسية، حيث تم وضع التفاصيل الخاصة بالتقييم في جدول يُبيّن نوع التقييم المُستخدم، ومُخرج التعلّم المطلوب الخاضع للتقييم، والتاريخ المحدد، ومعيّار التقييم، ومعايير القياس. ويتم رفع توصيفات المقررات على خدمة PowerCampus-SelfService، والتي يستطيع كلُّ من الطالبات والموظفون الوصول إليها بسهولة. كما يحتوي "الكُتَيْب الإرشادي للطالب" على جزء خاص بسياسة التقييم والإجراءات الخاصة به. وتُقدّم للطالبات تغذية راجعة كما تتأخّ لهن الفرصة لمراجعة أوراقهن الامتحانية، وتقديم تظلم على درجاتهن. وقد تأكّد ذلك أثناء المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس، ومع الطالبات أثناء مقابلات الزيارة الميدانية. كما تغطي هذه السياسة قضية الانتحال، اذ يتجوب على الطالبات تقديم واجباتهن الدراسية عن طريق برنامج (Turnitin) لكشف الانتحال. ولجنة المراجعة تقدّر أن هناك سياسة تقييم واضحة ومنقولة للطالبات، وتساعد في توافق التقييم مع مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات.

9.2 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- البرنامج يعكس رؤية الجامعة ورسالتها في تخريج خريجات لديهن قدرات قيادية وتفكير نقدي، والهدف الأساسي للكلية والمتمثل في إعداد الطالبات لشغل وظائف احترافية وإدارية فعّالة في عالم الأعمال.
- هناك تدرُّج وتجانس منطقيّ عبر السنوات الدراسية، وتوازنٌ بين النظرية والممارسة.
- هناك مجموعة من مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مرتبطة بشكلٍ وثيقٍ بأهداف البرنامج، وتقدم توازنًا مناسبًا بين النظرية والممارسة، وبين المعارف والمهارات، وتتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ كلٌّ على حدة.
- طرق التدريس والتعلم تُمكن الطالبات من تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية وتتوافق والممارسات العالمية الجيدة.
- هناك سياسة تقييم واضحة ومنقولة للطالبات، وتساعد على توافق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة المواد الدراسية وتُقيمتها في بعض المقررات؛ من أجل تلبية مخرجات التعلُّم المطلوبة المنصوص عليها، على أن تتطابق مع مدة تدريس المقرر ومستواه.
- تعزيز التقديم الحالي للتعلم القائم على العمل، بما في ذلك الإطار الزمني؛ من أجل تحسين خبرات جميع الجهات ذات العلاقة.

11.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج مستوفٍ للمؤشر الخاص ببرنامج التعلُّم.

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفوًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 هناك سياسة وإجراء للقبول منصوصٌ عليهما بشكلٍ واضح في "الكتيب الإرشادي للطلاب". وتحدد هذه السياسة الوثائق المختلفة والخطوات الواجب على الطلبة المتقدمة القيام بها لإنهاء تسجيلها في البرنامج، بما في ذلك الوثائق المطلوبة من الطالبات المنقولات. كما أنّ خطوات التسجيل تتوافر عبر شبكة الإنترنت من خلال بوابة Self-Service. وقد تفقّدت لجنة المراجعة إدارة التسجيل، والتقت مع الموظفين والطالبات، ولاحظت - مع التقدير - أن إجراءات القبول مُوضوعة بشكلٍ جيد ومُنفّذة بكفاءة. وتتمثل متطلبات القبول حاليًا في الحصول على الحد الأدنى من متطلبات مجلس التعليم العالي، إضافة إلى الحصول على درجة 5.5 في اختبار الآيلتس (IELTS) للكفاءة في اللغة الإنجليزية، أو الحصول على درجة 513 في اختبار التوفل (TOEFL) التحريري، أو 183 درجة في الاختبار الحاسوبي، أو 6.5 في نفس الاختبار على شبكة الإنترنت، أو الحصول على درجة كلية بمقدار 5.5 في اختبار تحديد المستوى الذي تجريه الجامعة الملكية للبنات. والطالبات الحاصلات على درجة أقل من هذه المتطلبات يتم إلحاقهنّ ببرنامج للكفاءة في اللغة الإنجليزية ينتهي بحصولهن على شهادة دبلوم في اللغة الإنجليزية تمنحها مؤسسة Edexcel في المملكة المتحدة. وقد شخّصت الكلية الحاجة إلى تعديل سياسة القبول، وهو القرار الذي تتفق فيه لجنة المراجعة مع الجامعة. وتعتقد لجنة المراجعة في ضرورة إعطاء أهمية أكبر لضمان توافق متطلبات القبول مع درجة برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية. ولذا توصي لجنة المراجعة بالإسراع في تعديل متطلبات القبول؛ لضمان وجود توافق أفضل مع متطلبات البرنامج.

2.3 عند بحث ملف الطالبات المقبولات في البرنامج في السنوات الخمس الماضية، لاحظت لجنة المراجعة أن المتوسط العام لبيانات الطالبات المُلتحقات بالبرنامج مناسبٌ للبرنامج. وخلال الزيارة الميدانية، علمت لجنة المراجعة أنه من المتوقع أن تختار الطالبات تخصصاتهن عند التسجيل من بين البرامج الثلاثة المطروحة وهي: (بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية، أو بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية، أو بكالوريوس العلوم

الإدارية في إدارة الأعمال الدولية). إلا أنه، وحال كونهن غير متأكدات من ذلك، فيسمح لهن بالالتحاق كطالبات إدارة أعمال عامة في السنتين الدراسيتين الأوليين من البرنامج، حيث إنهما سنتان دراسيتان تشترك فيها البرامج الثلاثة. وعلاوة على ذلك، فإن تخصص الطالبة غالباً ما يتحدد دون مقابلة الطالبات المتقدمات. ومن ثمّ تشجع لجنة المراجعة الكلية على أن تبحث في إمكانية مقابلة المتقدمات؛ لتضمن وجود توافق أفضل بين توقعات الطالبات ومعايير دخول البرنامج.

3.3 هناك مخطط تنظيمي للكليات يُبين خطوط المحاسبة ويحدد المسؤوليات على جميع مستويات الهرم الإداري داخل الكلية، ويرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة. ويعقد مجلس القسم ومجلس الكلية اجتماعاتهما بصورة منتظمة لمناقشة القضايا ذات العلاقة والموافقة عليها، مع قيام رئيس القسم بالإشراف على المعايير الأكاديمية وضمان جودة البرنامج. ويرتبط رئيس القسم مباشرة بالعميد وهو المسئول عن الإدارة الفعّالة للبرنامج. أما مجلس العمداء والذي يترأسه نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية، فهو المسئول عن المعايير الأكاديمية على المستوى المؤسسي. وتُستخدم مجموعة من اللجان، والمنسقين في إدارة جوانب معينة للبرنامج. وقد كشفت جلسات المقابلة أثناء الزيارة الميدانية بوضوح عن أن الموظفين والطالبات على بيّنة بخط المحاسبة، وأن هذا الخط يتناسب مع حجم الكلية ونوع البرامج. ولجنة المراجعة تقدّر أن هناك خطأ واضحاً للمحاسبة ومسئوليات معرّفة على جميع مستويات الهرم الإداري.

4.3 يُقدّم البرنامج من قبل 14 عضو هيئة تدريس؛ منهم 12 عضواً يعملون بدوام كامل. وجميع أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه، وأحدهم بدرجة أستاذ، وستة أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، وسبعة بدرجة أستاذ مساعد. كما يُشارك أعضاء هيئة التدريس في تقديم برنامجي البكالوريوس الآخرين؛ أمّا نسبة عدد الطالبات إلى عدد الموظفين فهي بمعدل: 1:29، وهي في رأي لجنة المراجعة تُعدّ مناسبة. وتتنوع تخصصات أعضاء هيئة التدريس بين موضوعات الدراسات الدولية، والعلوم السياسية، والتسويق الدولي، والمحاسبة، والصيرفة الإسلامية، والتمويل؛ وهي موضوعات تتناسب مع المقررات المُقدّمة على مستوى الدراسة الجامعية الأولية. إلا أنّ لجنة المراجعة لاحظت في قليل من الحالات أن أعضاء هيئة التدريس يُدرّسون مقررات خارج تخصصهم. كما لاحظت العدد المحدود من المقررات الاختيارية التي تطرحها الكلية بما يتماشى والعدد المتوفر من أعضاء هيئة التدريس المختصين. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلغت

لجنة المراجعة بخطة التعيين التي وضعتها الكلية لخمس سنوات تالية. ولذا توصي اللجنة الجامعة الملكية للبنات بأن تسرع في تنفيذ هذه الخطة، حيث إن هذا سوف يُمكن أعضاء هيئة التدريس من التركيز على تدريس مقررات في مجال تخصصهم، ويسمح بطرح مقررات اختيارية إضافية، ويشجع على القيام بالمزيد من الأبحاث. وتلاحظ لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي أجرتها مع الخريجات والطالبات الحاليات أن أعضاء هيئة التدريس ذوو نظرة استباقية، ويعملون وفق سياسة الباب المفتوح، وهم دائماً على استعداد لمناقشة القضايا التي تهم الطالبات. ولجنة المراجعة تقدّر أن أعضاء هيئة التدريس يشعرون بالالتزام تجاه عملهم، ويبدون اهتماماً بحاجات الطالبات، ويهيئون جواً من الزمالة.

5.3 هناك إجراءات واضحة لتعيين، وتقييم، وترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس. إذ إن متوسط معدل استبقاء الموظفين في الكلية خلال السنوات الدراسية الست الأخيرة هو 79%، حيث يغادر أغلب هؤلاء عند انتهاء عقود عملهم. كما أن هناك عملية تعريف مُطبّقة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وقد تأكد تنفيذ هذه العملية خلال المقابلات أثناء الزيارة الميدانية. وقد درست لجنة المراجعة سياسة الجامعة الملكية للبنات الخاصة بالموظفين الأكاديميين، ولاحظت اللجنة عدم وجود سياسة واضحة لنصاب العمل. وعلاوة على ذلك، ومن خلال المناقشات مع كبار المديرين، ومع أعضاء هيئة التدريس، فقد لوحظ أن نموذج النّصاب المُستخدم يركز بالدرجة الأساس على النّصاب التدريسي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تُعدّل الجامعة الملكية للبنات نموذج نصاب العمل المُستخدم، وتطوّر سياسة نصاب عمل تعكس الواجبات التدريسية، والبحثية، ومشاركة المجتمع، والواجبات الإدارية الأخرى. وهذا سوف يعزّز تطوير واستبقاء أعضاء هيئة التدريس الحاليين، ويستقطب موظفين جُددًا.

6.3 هناك نظام إدارة معلومات فعّال مُطبّق لدعم العملية الإدارية، ويُقدم تقارير مناسبة على جميع مستويات الإدارة لأغراض لاتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، يتلقى العميد - بشكلٍ دوري - تقارير عن التحاق الطالبات، وعند الحاجة، يتلقى تقارير عن حضور الطالبات وعن الطالبات المعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن معظم تحليل البيانات يتم على مستوى الكلية، كما هو واضح من خلال تقرير التقييم الذاتي. وعلاوة على ذلك، فإن المزايا الكامنة المتوفرة في نظام إدارة المعلومات لم تتم الاستفادة منها بشكلٍ كامل بعد.

ولجنة المراجعة تشجع القسم بأن يستفيد كثيرًا وإلى أقصى حدٍّ من نظام إدارة معلوماته لاتخاذ المزيد من القرارات الواعية، كتحليل دفعات الطالبات لكل برنامج.

7.3 هناك إجراءات كافية مُطبَّقة لضمان أمن معلومات الطالبات. وتُستخدم قوائم الدرجات التي يتم إعدادها في مكتب المُسجِّل من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ لتسجيل الدرجات، كما أنّ هناك تدقيقًا يقوم به مكتب المُسجِّل قبل إعلان هذه الدرجات. وتتم مراجعة كشوفات درجات الخريجات من قبل العميد والمُسجِّل؛ لتلافي أي اختلافات في هذه الدرجات. ويحتفظ مكتب المُسجِّل بنسخ إلكترونية وأخرى ورقية من درجات الطالبات. كما أنها تُحفظ في مكان آمن، مع إمكانية دخول محدودة. وقد شعرت لجنة المراجعة بالرضا عن الإجراءات المستخدمة في رصد درجات الطالبات، والإجراءات المستخدمة في تصحيح درجات الطالبات عند الحاجة.

8.3 تفقّدت لجنة المراجعة مرافق المؤسسة، ولاحظت أن الجامعة الملكية للبنات لديها مرافق جيدة لدعم خبرات التعلُّم للطالبات، من حيث الصفوف الدراسية، وقاعات التدريس، وأماكن المذاكرة، والمختبرات. كما توفر الجامعة سكنًا جامعيًا داخل الحرم الجامعي للطالبات المغتربات، والذي عبّرت الطالبات اللاتي قابلتهن لجنة المراجعة عن رضاهن عنه. كما يُتاح للطالبات استخدام قاعة التمارين الرياضية، وحوض للسباحة والذي يُقدّم أيضًا حصصًا تدريبية وفق جدول مسبق وبأقل تكلفة. ولجنة المراجعة تقدّر المرافق الجيدة المُتاحة للطالبات. وقد قامت لجنة المراجعة بزيارة المكتبة ولاحظت أنه، وعلى الرغم من أن مقتنيات المكتبة كافية لدعم مقررات البرنامج بشكلٍ عام، فإنّ عدد وتنوع الكتب والمجلات، بنوعيهما الورقي والإلكتروني، بحاجة للتعزير لدعم الحاجات البحثية لكلٍّ من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

9.3 تلاحظ لجنة المراجعة، وبالرغم من أن البنية التحتية لتقنية المعلومات المتوفرة للطالبات كافية بشكلٍ عام، فإن أجهزة الحاسوب الموجودة في مختبرات الحاسوب قديمة، ولا تتيح استخدام أحدث البرمجيات، كحزم التحليل الإحصائي، مثل SPSS. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن الطالبات يُفضّلن استخدام أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بهن بدلاً من أجهزة الحاسوب المكتبية المتوفرة؛ نظرًا لأن الأخيرة بطيئة وغير فعّالة. ولذا توصي لجنة المراجعة الجامعة الملكية للبنات أن تراجع بشكلٍ أكثر بُنيتهن التحتية الخاصة بتقنية المعلومات (كلٌّ من الأجهزة والبرمجيات)؛ لتضمن حداتها وكفاءتها.

10.3 تستخدم المؤسسة عددًا من آليات المتابعة لمراقبة الاستفادة من المصادر. ويتحقق هذا بالدرجة الأساس من خلال خدم PowerCampus – SelfService، وتقوم إدارة المكتبة ولجنة التعلم الإلكتروني بإعداد تقارير استخدام شهرية، والتي تُستخدم فيما بعد لاتخاذ بعض القرارات.

11.3 يُقدّم للطلاب دعم عند استخدام المكتبة، ومختبرات الحاسوب، والمصادر الإلكترونية، وهي مشتركة في عموم المؤسسة، على يد موظفين إداريين مُكرّسين لهذا الغرض، والذين يتبنون الفلسفة نفسها التي تتمحور حول الطالبة، والتي يتبناها أعضاء هيئة التدريس. وكان هذا واضحًا في المقابلات الرسمية وغير الرسمية التي أُجريت مع الطالبات. وترى لجنة المراجعة أن نوع ومستوى الدعم المُقدّمين للطالبات مناسبان.

12.3 يُنفذ برنامج تعريفي للطالبات في بداية كل سنة دراسية، حيث تتسلم الطالبات "الكُتَيْب الإرشادي للطالب" الخاص بالجامعة الملكية للبنات. وتحضر الطالبات الجُدد جلسات إضافية تعقدتها الكلية لتعريفهن بالقواعد والضوابط الخاصة بالكلية. كما تُزوّد الطالبات بالكُتَيْب الإرشادي للبرنامج. وقد تأكدت العملية التعريفية من خلال التغذية الراجعة للطالبات أثناء الزيارة الميدانية. ولجنة المراجعة تقدّر الترتيب الفعّال الذي وضعته المؤسسة والكلية؛ لتقديم التعريف اللازم للطالبات الجُدد.

13.3 يتم توزيع جميع الطالبات على مُرشد أكاديمي يتابع تقدمهن أثناء فترة دراستهن. ويتم تشخيص الطالبات المُعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي من خلال تقرير مُستخرج من نتائج التقييمات التي تُرسل ليناقتها رئيس القسم والعميد. كما يُبلّغ المرشدون الأكاديميون عن طريق خدمة PowerCampus–SelfService إذا ما كانت أي طالبة من الطالبات الخاضعات لإرشادهم تحت الملاحظة، كما يُطلب من الطالبات الخاضعات للملاحظة الالتقاء بمرشدهن الأكاديمي رسميًا، حيث تتم مناقشة خطة عامة والتوقيع عليها من قِبل الطالبات. وقد أكدت الطالبات اللاتي تمت مقابلاتهن أن أعضاء هيئة التدريس يقدّمون مستوى عاليًا من الدعم؛ لإرشاد الطالبات المُعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي. ولجنة المراجعة تقدّر مستوى الدعم والإرشاد المُقدّمين للطالبات المُعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي من قِبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين.

14.3 هناك بيئة تشجع على النمو تساعد على توسيع خبرة التعلُّم لدى الطالبات. ويتحقق هذا من خلال المناقشات غير الرسمية بين الطالبات وأعضاء هيئة التدريس، وتوفر أماكن للمناقشة والمذاكرة الجماعية، بالإضافة إلى أماكن للمذاكرة الفردية، وتقديم الفعاليات الإضافية المُصاحبة للمنهج الدراسي كورش العمل، والمؤتمرات، والرحلات الميدانية، إضافة إلى إتاحة الفرص للطالبات للقيام برحلات تعليمية خارج البحرين. ولجنة المراجعة تُقدّر أن الجامعة الملكية للبنات توفر لطلبتها بيئة تعلُّم تشجع على إثراء خبرتهن التعليمية.

15.3 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك عملية قبول فعّالة، كما يمكن الوصول إلى المعلومات بسهولة.
- هناك خط واضح للمحاسبة، ومسئوليات مُعرّفة على جميع مستويات الهرم الإداري.
- أعضاء هيئة التدريس ملتزمون نحو عملهم، ويولون اهتمامًا بحاجات الطالبات، ويعملون على تهيئة جو من الزمالة.
- هناك نظام فعّال لإدارة المعلومات مُطبّق وقادر على توفير مجموعة واسعة من التقارير على جميع مستويات الإدارة لاتخاذ القرارات.
- الجامعة الملكية للبنات لديها مرافق جيدة لدعم خبرات تعلُّم الطالبات.
- هناك ترتيبات فعّالة، على مستوى المؤسسة والكلية، لتعريف الطالبات الجدد.
- يُقدّم دعم عالي المستوى للطالبات المُعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي من قبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين.
- هناك بيئة تشجع على النمو وتشجع على إثراء خبرات التعلُّم لدى الطالبات.

16.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- أن تُسرّع في تعديلها لمتطلبات القبول لكي توائم هذه المتطلبات حاجات البرنامج.
- أن تُسرّع في تنفيذ خطة التعيين لمدة خمس سنوات تالية؛ لتمكين أعضاء هيئة التدريس من التركيز على تدريس المقررات في مجال تخصصهم، بما يسمح بإضافة مقررات اختيارية إضافية، ويشجع على المزيد من عمل الأبحاث.

- تعديل سياسة نصاب العمل؛ لتعكس واجبات التدريس، والبحث، ومشاركة المجتمع والواجبات الإدارية الأخرى.
- مراجعة البنية التحتية الحالية لتقنية المعلومات (كل من الأجهزة والبرمجيات)؛ للمزيد من تعزيز خبرات تعلم الطالبات.
- تُعزّز عدد وتنوع الكتب والمجلات في المكتبة لدعم أبحاث كل من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

17.3 الحكم النهائي

تطبيقاً للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج مستوفٍ للمؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 هناك مواصفات للخريجين منصوص عليها بوضوح، ومنشورة في "الكتيب الإرشادي للطالب" والخاص بالجامعة الملكية للبنات. وهذه المواصفات مُدمجة في أهداف البرنامج ومخرجات التعلّم المطلوبة، ويتم التأكيد من تحققها من خلال ضمان جودة وموثوقية أدوات التقييم المُستخدمة. وقد أظهرت المناقشات مع الخريجات أنّ لديهن قدرات قيادية، وقدرة على التفكير النقدي والمناظرة باستخدام النقاشات المنطقية، وفوق ذلك كله، لديهنّ رغبة قوية في التعلّم المستمر، وكلها عناصر رئيسية في مواصفات الخريجين المنصوص عليها لدى الجامعة الملكية للبنات. ولجنة المراجعة تقدّر أنّ مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج مُنعكسة في إنجازات الخريجات، وأنّ مواصفات خريجات برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية، تُمكنهن من المنافسة في سوق العمل.

2.4 لقد تم تصميم برنامج الدرجة الجامعية الأولية في بداية الأمر بالتعاون مع جامعة ماك جل (McGill University) في كندا. وقد مرّ برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية بعدة تعديلات بناءً على متطلبات مجلس التعليم العالي. ومؤخرًا، ونتيجة لمذكرات التفاهم الجديدة الموقعة، قامت الجامعة الملكية للبنات بمحاولات لإجراء مقارنة مرجعية للبرنامج مع مؤسسات عالمية أخرى. وقد تأكّد ذلك خلال المقابلات التي جرت أثناء الزيارة الميدانية مع كبار الموظفين وأعضاء هيئة التدريس. وتشمل هذه المحاولات تقييم البرنامج من قبل كلية روشيل لإدارة الأعمال (Ecole Supérieure de Commerce de La Rochelle) في فرنسا، ومقررات دراسية منفردة من قبل جامعة ويست فرجينيا (West Virginia University) في الولايات المتحدة. وقد تم تعديل عدد الساعات المعتمدة وزيادتها من 120 إلى 132 ساعة؛ لإثراء المقررات الدراسية المطروحة، وضمان تلبية برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال في الأعمال الدولية للشروط والمعايير العالمية. ومؤخرًا، قامت الجامعة الملكية للبنات بتطوير وإقرار سياسة رسمية للمقارنة المرجعية والموافقة عليها، والتي ستحكم جميع أنشطة المقارنة المرجعية المستقبلية

ولذا توصي لجنة المراجعة الجامعة الملكية للبنات بأن تُسرّع في تنفيذ سياسة المقارنة المرجعية التي تم تطويرها مؤخرًا.

3.4 لقد قامت الجامعة الملكية للبنات بنشر سياسة تقييم تمت كتابتها في العام الدراسي 2012 - 2013، ثم عدّلت في العام الدراسي 2013 - 2014. ويستخدم أعضاء هيئة التدريس هذه السياسة بوصفها نقطة مرجعية لتطوير أدواتهم التقييمية. وهذه الأدوات محددة بشكل واضح في توصيفات المقررات الدراسية، والموجودة ضمن ملفات المقررات، وهي متاحة على PowerCampus-SelfService؛ لتكون في متناول الطالبات. كما تُناقش توصيفات المقررات الدراسية مع الطالبات خلال الدروس الأولى من المقرر. وقد أكدت ذلك الطالبات الاتي تمت مقابلتهن أثناء الزيارة الميدانية. كما أنّ العميد، ورئيس القسم ولجنة التعليم والتعلم هم المسؤولون عن ضمان الالتزام بسياسة وإجراءات التقييم وتطبيقها بشكل مُنسّق من قبل أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تقدّر بأن هناك سياسة تقييم صريحة وإجراءات مُلتزم بها ومُطبّقة بشكل مُنسّق.

4.4 هناك آلية رسمية لضمان توافق سياسة التقييم مع مخرجات التعلّم المطلوبة. ونشير الأدوات التقييمية المنصوص عليها في توصيفات المقررات الدراسية بدقة إلى مخرجات التعلّم المطلوبة التي تنوي تقييمها. وعلاوة على ذلك، يقوم أعضاء هيئة التدريس بمناقشة محتوى المقرر الدراسي، ومخرجات التعلّم المطلوبة وطرق التقييم المستخدمة مع رئيس القسم. وتتم مناقشة نتائج التقييم في مجلس الكلية؛ لضمان تحقيق الطالبات مخرجات التعلّم المُستهدفة. وإضافة إلى ذلك، يقوم عضو هيئة التدريس بإعداد تقرير "الرأي الشخصي لعضو هيئة التدريس" لتقييم مدى ملاءمة طرق التقييم المستخدمة، كما يقترح في التقرير إجراء تغيير في أداة التقييم إن دعت الحاجة. ولجنة المراجعة تقدّر الخطوات المُتخذة من قبل المؤسسة؛ لضمان توافق التقييم مع مخرجات التعلّم المطلوبة.

5.4 تتم عملية التدقيق الداخلي من خلال مصحح ثاني يقيم عملية التصحيح ويتحقق من صحته. وإضافة لذلك، تتم مراجعة جميع طرق التقييم والأجوبة النموذجية والموافقة عليها من قبل رئيس القسم. وخلال الزيارة الميدانية، أبلغت لجنة المراجعة أن وحدة ضمان الجودة والاعتماد كذلك

بدأت مؤخرًا بتدقيق ملفات المقررات الدراسية لتضمن، إلى جانب أمور أخرى، الالتزام بسياسة التقييم.

6.4 يتم التدقيق الخارجي على عيّنات من المقررات الدراسية على يد مُدققين خارجيين مزوّدين بتوصيفات هذه المقررات، وورقة إجابة نموذجية للامتحان، ومعايير وضع الدرجات، والمعايير العامة للجامعة الملكية للبنات في وضع الدرجات وفقاً لسياسة التقييم الخاصة بالجامعة؛ لمراجعة ملفات المقررات، وتقديم تعليقات تتم مناقشتها في اجتماعات الكلية. وهذه العملية تخدم ضمان المعايير الأكاديمية للطالبات، وتقدّم طريقة لتحسين المقررات، وتجعل الجامعة الملكية للبنات في توافق مع الجامعات الأخرى. ولجنة المراجعة تشجّع المؤسسة على توسيع عملياتها الخاصة بالتدقيق الخارجي لتضمن أن جميع مقرراتها الدراسية تخضع للتدقيق بشكلٍ دوري.

7.4 تفحصت لجنة المراجعة عيّنة من أعمال الطالبات التي خضعت للتقييم ووجدت أن مخرجات التعلّم المطلوبة للوحدات الدراسية تُرشد بشكلٍ مناسب عملية التعلّم وواجبات التقييم. وعلاوة على ذلك، وجدت لجنة المراجعة أن مستوى إنجازات الطالبات على العموم مناسبٌ. ومع ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن بعض أدوات التقييم يمكن تحسينها أكثر؛ لتضمن ملاءمتها لتقييم مخرجات التعلّم المطلوبة ومستوى المقرر (BUS212, BUS211, BUS216, BUS325). وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الجامعة الملكية للبنات بتعديل عملية التدقيق الداخلي، وتُقوي عملية التدقيق الخارجي؛ لكي تضمن أن جميع مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات تخضع للتقييم، وأن التقييم مناسبٌ لمستوى المقرر، كما هو واضح من العيّنات المُقدّمة لملفات المقررات الدراسية.

8.4 تشير توصيفات البرنامج والمقررات الدراسية، إضافة إلى العيّنة المُقدّمة من أعمال الطالبات التي خضعت للتقييم، وعلى وجه الخصوص المشروعات البحثية المقدمة من الطالبات وتقارير التدريب العملي، إلى أن مستوى الإنجاز، وبشكلٍ عام، في مستوى مناسب، ويلبي أهداف ومخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة الآليات المختلفة كمناقشة توزيع الدرجات خلال اجتماعات مجلس القسم، والمناقشات مع رئيس القسم والعميد، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي التي تقوم بها وحدة ضمان الجودة والاعتماد لضمان أن المعايير الأكاديمية للطالبات قد تحققت. وقد أظهرت المقابلات مع الخريجات والمناقشات مع أرباب العمل ومشرفي الطالبات المتدربات أن مستويات إنجاز خريجات الجامعة الملكية للبنات مماثلة لطالبات من

جامعات محلية. كما تلاحظ لجنة المراجعة أيضاً أنّ هناك أدلة على أن مستويات إنجاز الخريجات مماثل عالمياً من خلال قبول الخريجات في برامج الدراسات العليا.

9.4 تخرّجت خمس دفعات من الطالبات في برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية. وتُظهر البيانات المُقدّمة لأعضاء لجنة المراجعة أن نسبة عدد الطالبات المقبولات إلى نسبة عدد الطالبات الخريجات الناجحات هي 100%، و89.5%، و83.3% للأعوام الدراسية 2006 - 2007، و2007 - 2008، و2008 - 2009، على التوالي، مع وجود طالبة واحدة وثلاث طالبات مازن يدرسن للحصول على الدرجة من دفعتي العامتين الدراسيتين 2007 - 2008 و2008 - 2009 على التوالي. ونسبة الاستبقاء في جميع الدفعات تتراوح بين 95% و100%. وقد بدأت الجامعة الملكية للبنات مؤخراً في متابعة خريجاتها. وتتم هذه المتابعة على مستوى الكلية. ومن مجموع كل الخريجات، تمكنت الكليه من متابعة 77 طالبة. وتشير البيانات المُقدّمة إلى أن 55% من الخريجات قد تم توظيفهن و8% منهن ما زالن يواصلن دراستهن العليا. كما لم تُقدّم معلومات واضحة عن بقية الخريجات. ولجنة المراجعة توصي الجامعة الملكية للبنات بتطوير آلية رسمية لتحسين نظامها الخاص بمتابعة وجمع البيانات عنهن، على مستوى الكلية والبرنامج على السواء، والاستفادة من النتائج لإثراء عملية اتخاذ القرارات.

10.4 يُقدّم التدريب العملي باعتباره مقرراً اختيارياً (BUS399) كما أنه يلقي قبولاً حسناً لدى الطالبات؛ إذ تسجّل غالبيةهن أنفسهن للحضور في هذا المقرر. كما توجد هناك وثيقة لسياسة واضحة وإجراء يحكم تنفيذ هذا المقرر ولها انعكاس في توصيف المقرر. ويتم تعيين موجّه أكاديمي وآخر من طرف مؤسسة التدريب للطالبات؛ من أجل تسهيل عملية التعلّم وكلاهما مسئولان عن تقييم الطالبات. كما يستند تقييم الطالبة على تقرير التدريب العملي الذي يتم عرضه من قِبَل الطالبة أمام لجنة مناقشة. وعلى الرغم مما ورد أعلاه، وكما ورد في المؤشر رقم: 1، فإن لجنة المراجعة توصي الجامعة بتعديل وضع التدريب العملي في البرنامج، والفترة الزمنية المخصصة له؛ من أجل تعزيز خبرات جميع الجهات ذات العلاقة.

11.4 مشروع التخرج في إدارة الأعمال (BUS400) هو مُتطلّب من متطلبات الكلية، ويُمثّل ثلاث ساعات معتمدة من مجموع الـ132 ساعة معتمدة المطلوبة لإكمال البرنامج. وتزوّد الطالبات بكُتَيْب إرشادي عن مشروع السنة الأخيرة، والذي يحدد قواعد ومسئوليات كلٍّ من الطالبة

والمشرف. ويُقدّم المشرفون تقارير أسبوعية يتم تجميعها وتقديمها من قِبَل منسّق المقرر إلى العميد؛ من أجل التوجيه والمتابعة. ويناقش كلُّ من العميد، والمنسّق، والمشرف المعني أي قضايا تتعلق بالمقرر ويعملون على حلها. ويتم تشكيل لجنة تضم المشرف، ومُمتحنًا داخليًا وآخر خارجيًا لقياس وتقييم المشروعات. ولجنة المراجعة تقدّر أن إجراءات المراقبة والإشراف على المشروعات المتقدمة منصوصٌ عليها بوضوح، وتُدار بكفاءة وأن هذه المشروعات تربط بين النظرية والممارسة.

12.4 هناك لجنة استشارية على مستوى الكلية مسئولة عن جميع برامج البكالوريوس المطروحة. ولهذه اللجنة تفويض واضح مُوافقٌ عليه من مجلس الأمناء. وقد قامت الكلية مؤخرًا بتطوير سياسة اللجنة الاستشارية للكلية. ويترأس هذه اللجنة عميد الكلية، وتضم في عضويتها كبار أعضاء هيئة التدريس، وخبراء من قطاع الصيرفة، ومتخصصين في الصناعة والمجال الأكاديمي. وبعد دراسة تشكيل اللجنة وتخصصات الأعضاء، توصي لجنة المراجعة بتعديل تشكيل اللجنة الاستشارية لتعبّر عن البرامج الثلاثة ذات الصلة بإدارة الأعمال في الجامعة الملكية للبنات، وأن تضمن استقلالية الأعضاء من خلال شروط محددة للعضوية.

13.4 التقت لجنة المراجعة بممثلين عن الخريجات، وأرباب العمل، ومشرفي التدريب العملي، وأعضاء في اللجنة الاستشارية. وخلال المناقشات، عبّروا جميعهم عن رضاهم الكبير عن جودة البرنامج وخريجاته. وذكروا أن خريجات البرنامج يُلبين حاجات وتوقعات سوق العمل. وبتحديد أكثر، أظهرت المناقشات مع أرباب العمل عن رضاهم عن معارف وأخلاقيات العمل التي تكتسبها خريجات الجامعة الملكية للبنات. ولجنة المراجعة تقدّر الرضا الكبير لأرباب العمل عن البرنامج وخريجاته.

14.4 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجات منصوصٌ عليها بوضوح، ولها انعكاس في أهداف وغايات البرنامج ونُمكن الخريجات من المنافسة في سوق العمل.
- هناك سياسات تقييم صريحة وإجراءات يتم الالتزام بها وتطبيقها بشكلٍ مُنسّق.
- هناك آليات داخلية وخارجية لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للطالبات.

- إجراءات المراقبة والإشراف على المشروعات المقدمة منصوصٌ عليها بشكلٍ واضحٍ وتُدار بكفاءة وأن المشروعات تربط بين النظرية والممارسة.
- يشعر أرباب العمل برضا عالٍ عن جودة الخريجات.

15.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- أن تُسرّع في تنفيذ سياسة المقارنة المرجعية المُعدّة مؤخرًا.
- أن تعدّل عملية التدقيق الداخلي وتُقوّي عملية التدقيق الخارجي؛ لكي تضمن أن جميع مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات تخضع للتقييم، وأن التقييم على مستوى المقررات مناسبٌ.
- تطوير آلية رسمية لتحسين نظام متابعة الخريجات وجمع البيانات، على مستوى الكلية والبرنامج، وتستفيد من النتائج في إثراء عملية اتخاذ القرارات.
- تعديل تشكيل اللجنة الاستشارية لتعبّر عن البرامج الثلاثة ذات الصلة بإدارة الأعمال، وتضمن استقلالية الأعضاء من خلال شروط محددة للعضوية.

16.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج مستوفٍ للمؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخَذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 تُحفظ وثائق الجامعة من خلال سجل مركزي يُطلق عليه: قسم السجلات وتديره وحدة ضمان الجودة والاعتماد. كما يمكن تطوير السياسات والإجراءات تدريجياً من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى، أو من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى. ومجلس الجامعة هو المسئول عن الموافقة النهائية على جميع السياسات الأكاديمية. وقد طوّرت الجامعة الملكية للبنات إرشادات للحوكمة وإدارة الجودة؛ تبيّن الخطوط العامة للتنظيم والعمليات الداخلية للمؤسسة إلى جانب علاقتها بالجهات الخارجية. وبعد دراسة الوثائق المُقدّمة، لاحظت لجنة المراجعة أن السياسات - وبشكلٍ عام - مُطبّقة بصورة منسّقة. وقد أشارت المناقشات مع الموظفين إلى أنهم على معرفة بالسياسات، والإجراءات والضوابط. ولجنة المراجعة تقدّر أن هناك سياسات، وإجراءات، وضوابط واضحة معروفة لدى الموظفين ومُطبّقة بصورة منسّقة.

2.5 يُدار البرنامج من قِبَل قسم العلوم الإدارية، والذي يرأسه رئيس قسم يرتبط بالعميد مباشرة. كما أنّ هناك توصيفاً وظيفياً لوظيفة كل عضو هيئة تدريس وفقاً لرتبتهم، كالعميد مثلاً ورؤساء الأقسام. ويجتمع رئيس القسم بالعميد بشكلٍ منظم، وهناك اجتماعات منتظمة لمجلس القسم ومجلس الكلية، حيث تتم مناقشة كافة القضايا ذات العلاقة والموافقة عليها، ويتم رفعها للمزيد من الموافقات عند الحاجة. وهذه العمليات كلها مُشار إليها في إرشادات الحوكمة وإدارة الجودة. أما اللجان الموجودة على مستوى الكلية فهي أيضاً تدعم إدارة البرنامج. وتشير المقابلات مع العميد، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس إلى أن المسئوليات والواجبات التي يتم تنفيذها عبر قنوات متنوعة كاجتماعات مجلس القسم، واجتماعات مجلس الكلية، واللجان الموجودة في الجامعة وفي الكلية. ولجنة المراجعة تُقرّ أن قيادة البرنامج فعّالة ومسئولة.

3.5 تُقدّم إرشادات الحوكمة وإدارة الجودة وصفاً عامّاً لعمليات ضمان الجودة المُطبّقة في الكلية. ويتحقق ضمان الجامعة الملكية للبنات لجودة البرامج من خلال قنوات متنوعة كالمراجعة السنوية

والموافقة على المقررات وتوصيفاتها، ومراجعة الأوراق الامتحانية والموافقة عليها. أما جودة التعلّم وطرق التدريس المُستخدمة فتتحقق من خلال الملاحظة داخل الصف، والتي يقوم بها رئيس القسم، أو العميد أو نائب الرئيس للشئون الأكاديمية إضافة إلى تقييم المقرر الدراسي وعضو هيئة التدريس، والذي تقوم به الطالبات في نهاية الفصل الدراسي. وقد تم التحقق من هذا الأمر من خلال المقابلات التي أُجريت مع العميد، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ورئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس، والطالبات. ووحدة ضمان الجودة والاعتماد هي المسؤولة عن محتوى المقررات الدراسية بالتعاون مع الكلية. وتعكف المؤسسة حاليًا على تطوير إطار عمل منفصل لضمان الجودة الأكاديمية. وقد تأكّدت لجنة المراجعة من وجود نظام واضح وفعّال؛ لضمان الجودة وهو مُنفذٌ ويخضع للتقييم في عموم الكلية.

4.5 أُقيم عدد من ورش عمل بناء القدرات في الجامعة الملكية للبنات؛ من أجل تعريف الموظفين بأدوارهم ومسئولياتهم بشكلٍ عام، وما يتعلق بضمان الجودة بشكلٍ خاص. وهذه الورش - إلى جانب وجود الإرشادات الخاصة بالحوكمة وإدارة الجودة والتوصيفات الوظيفية الواضحة - مكّنت الموظفين من فهم سياسات ضمان الجودة والتقيّد بها. وقد أظهر الموظفون الذين قابلتهم لجنة المراجعة فهمًا والتزامًا عاليًا لأدوارهم ومسئولياتهم وهو ما تقدّره لجنة المراجعة.

5.5 هناك إجراءات رسمية لتطوير برامج جديدة. حيث تمّ مؤخرًا تعديل سياسة تطوير البرامج والموافقة عليها؛ لضمان أن تكون البرامج الجديدة مستندة إلى أدلة عن حاجة سوق العمل، أو حاجة اجتماعية، وأن يكون تصميم البرنامج متوافقًا مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. كما يتم تطوير البرامج الجديدة باستخدام نماذج مجلس التعليم العالي، حيث يتم تعيين فريق من الكلية لتطوير مقترح البرنامج الجديد. ويُناقش المقترح مع مواصفات المقررات الدراسية، وتتم الموافقة عليه في مجلس القسم، ثم يُرسل إلى اللجان الدائمة ذات العلاقة، ومن ثم إلى مجلس الجامعة ويُقدّم بعدها لمجلس الأمناء لإقراره.

6.5 هناك نوعان من المراجعات التي تُجرى لضمان جودة البرنامج المطروح. حيث تُجرى مراجعة سنوية للمقررات الدراسية، ومحتواها، وأدوات التقييم، والكتب الدراسية والمصادر المتوفرة لضمان حداثة البرنامج وفعالية تقديمه، كما هو مبين في محاضر اجتماعات مجلس الكلية. وبالإضافة لذلك، فهناك سياسة للمراجعة الدورية للبرنامج تُجرى كل أربع سنوات على الأقل. والهدف من

ذلك مراجعة البرنامج بشكل متكامل لضمان حداثة البرنامج، وتشخيص جوانب التحسين. وقد شاهدت لجنة المراجعة أدلة على هذه المراجعات التي تتم، وقد قامت الجامعة الملكية للنبات مؤخرًا بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع مؤسسات تعليم عالٍ لدعم الجامعة في مراجعاتها الدورية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المراجعات الدورية قد ساعدت في تشخيص جوانب التحسين من خلال إجراء تغييرات في المتطلبات السابقة للمقررات كالمقرر (BUS340). وفي السنوات الدراسية 2011 - 2013، انضمت الجامعة الملكية للنبات إلى المرحلة التجريبية لتطبيق الإطار الوطني للمؤهلات. وقد نتج عن هذا إجراءات مفايسة مؤهلات برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال في الأعمال الدولية إلى مواصفات الإطار الوطني للمؤهلات، والذي نتجت عنها تغييرات في مخرجات التعلّم المطلوبة، وإستراتيجية التقييم، وطرق التعليم والتعلّم. وتلاحظ لجنة المراجعة ذلك بوضوح المقررات مثل (BUS445)، حيث تم تغيير توصيف المقرر بناءً على متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. ولجنة المراجعة تقدّر جهود الجامعة في مراجعة برامجها المطروحة.

7.5 تقوم المؤسسة بجمع تغذية راجعة مُنظمة من طالباتها من خلال تقييم المقررات في نهاية الفصل الدراسي، وتقييم أعضاء هيئة التدريس لجميع المقررات، ويتم تجميع نتائج هذه التغذية لإثراء عملية اتخاذ القرارات. وقد عبّرت الطالبات اللاتي تمت مقابلتهم عن رضاهن تجاه هذه العملية ونتائجها. وقد تم تطوير وتنفيذ استطلاع رأي الطالبات عند التخرج. وقامت الجامعة بتنفيذه لأول مرة في شهر نوفمبر 2013، وهو ما قاد إلى مناقشة المقررات الدراسية مثل متطلبات المقررات الحرة في الآداب باعتبارها متطلبًا من متطلبات مهارات الحصول على الوظيفة، والتفكير في جمع أو تعديل مقرر ريادة الأعمال، والذي تطرحه الكلية. كما يتم تحصيل التغذية الراجعة من أرباب العمل رسميًا من خلال اللجنة الاستشارية في الكلية - وبشكل غير رسمي - من خلال المناقشات مع أرباب العمل، ومشرفي التدريب العملي في مناسبات مختلفة. كما يجري الآن تطوير استطلاع لأرباب العمل. ولذا توصي لجنة المراجعة بالإسراع في تطوير وتنفيذ هذا الاستطلاع.

8.5 هناك سياسة رسمية وإجراء للتطوير المهني للموظفين الأكاديميين. كما يُقدّم الدعم لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات، عندما تكون لديهم ورقة بحثية لتقديمها. ولكن، وخلال الزيارة الميدانية، علمت لجنة المراجعة أن عملية الموافقة على هذا الأمر طويلة للغاية. ولجنة المراجعة

تشجع المؤسسة على معالجة هذا الأمر. وعلى الرغم من وجود أدلة على التطوير المهني الرسمي فيما يتعلق بالتدريس والأبحاث، فإن لجنة المراجعة ترى أن عملية تطوير الموظفين فيما يتعلق بالأنشطة البحثية (بما فيها الوقت، والدعم، والتمويل) يجب أن تخضع للمراجعة لتعزيز البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالنشر. وإضافة لذلك، فعلى الكلية أن تُطوّر إطار عمل لبناء القدرات لجميع موظفيها، وربط التطوير المهني المستمر للموظفين بنظام تقييمهم.

9.5 تلاحظ لجنة المراجعة وجود عملية لضمان صلة البرنامج من خلال البيانات التي تتلقاها من اللجنة الاستشارية، ومن التغذية الراجعة غير الرسمية التي تتلقاها من الشركات التي يتم التدريب العملي فيها. ومع ذلك، فإن اللجنة تقترح أن يكون هذا الأمر في إطار رسمي؛ لينسجم، وبشكل خاص، مع السياسة الجديدة التي تبنتها الجامعة لتحسين وتعديل البرنامج.

10.5 في معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع التقدير، إلى ما يلي:

- هناك سياسات، وإجراءات، وضوابط واضحة معروفة لدى الموظفين، ومُطبّقة بشكلٍ مُنسّق.
- قيادة البرنامج فعّالة ومسئولة.
- هناك نظام واضح لضمان الجودة مُنفَّذ، ومُراقَب، ويخضع للتقييم على صعيد الكلية.
- الموظفون لديهم فهم واضح لنظام الجودة الداخلية ولأدوارهم ومسئولياتهم.
- هناك آلية رسمية لمراجعة البرنامج سنوياً ودورياً.

11.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- الاسراع في تطوير وتنفيذ استطلاع آراء العمل.
- مراجعة عملية تطوير الموظفين فيما يتعلق بالأنشطة البحثية.
- تطوير إطار عمل لبناء القدرات لدى جميع الموظفين، وربط التطوير المهني المستمر للموظفين بنظام تقييمهم.

12.5 الحُكم النهائي

تطبيقاً للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج مستوفٍ للمؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية الذي تطرحه كلية العلوم الإدارية والمالية بالجامعة الملكية للبنات جدير بالثقة.